سورية – طرد الموظفين الرسميين بسبب تعبيرهم عن آرائهم ينتهك حقوق الإنسان الدولية

طُرد سبعة عشر موظفاً رسمياً يعملون في مختلف الوزارات الحكومية بدون تفسير، لكن كما يبدو بسبب صلاتهم بعريضة هي إعلان بيروت – دمشق. وكان الأشخاص السبعة عشر قد وقعوا على إعلان NO مايو/أيار الذي يدعو إلى تطبيع العلاقات بين سورية ولبنان، وأيضاً على بيان لاحق يدعو إلى الإفراج عن NM موقعين على الإعلان قُبض عليهم في منتصف مايو/أيار .N

وجاء طرد الأشخاص السبعة عشر بناء على أوامر رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري في NQ يونيو/حزيران. ووفقاً لقانون العمل السوري، يجوز طرد الموظفين الرسميين بدون سبب، لكنهم يستطيعون تقديم استئناف ضد القرار أمام المحكمة الإدارية. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن عمليات الطرد تنتهك الواجبات المترتبة على سورية على صعيد حقوق الإنسان، وبخاصة المادتان NV وOS من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفيما يتعلق بمكان العمل، اتفاقية مناهضة التمييز الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

والموظفون المطرودون هم : سهيل أبو فخر وعصام محمود وفؤاد البني وكمال الدبس ومروان حمزة ونبيل أبو سعد وهيثم صعب (جميعهم موظفون في وزارة التربية)؛ وفضل حجاز ولينا وفائي (وزارة الادارة المحلية)؛ وسلمى كركوتلي وناظر نصر (وزارة الإعلام)؛ وكمال بلعوص (وزارة المالية): وغالب طربيه (وزارة الكهرباء)؛ وعصام أبو سعيد (وزارة الزراعة)؛ ومنير شحود (وزارة التعليم)؛ والدكتور نيقولا غنوم (وزارة الصحة)؛ وسليمان شمر (وزارة النفط)، أحد الأشخاص العشرة المعتقلين منذ منتصف مايو/أيار.

وتدعو منظمة العفو الدولية رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري بصورة عاجلة إلى توضيح أسباب طرد هؤلاء الأشخاص السبعة عشر من وظائفهم الرسمية وإلى إصدار أمر بإعادتهم إليها فوراً إذا كانوا قد طُردوا بسبب تأييدهم لإعلان بيروت – دمشق. كذلك تواصل منظمة العفو الدولية الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن سجناء الرأي العشرة المعتقلين بسبب توقيعهم على الإعلان وعن جميع سجناء الرأي الآخرين في سورية.

N. انظر البيان العام، موجة جديدة من الاعتقالات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني، MDE 24/038/2006 17 مايو/أيار OMMS.